



**إشراك المواطنين في رسم السياسات :**  
الإعلام والمشاورة ومشاركة الجمهور

## جني المنافع ...

يمثل توثيق العلاقات مع المواطنين استثماراً صحيحاً في تحسين رسم السياسات وعنصر أساسي من عناصر الحوكمة الرشيدة. فهو يساعد الحكومة على استغلال مصادر جديدة للأفكار الملائمة والمعلومات والموارد المتعلقة بالسياسة العامة لدى اتخاذها للقرارات. وبنفس القدر من الأهمية، فإنه يساهم في بناء الثقة العامة بالحكومة، وفي تحسين نوعية الديمقراطية، وفي تعزيز القدرات المدنية. وهذه الجهود تساعد في تعزيز الديمقراطية التمثيلية، حيث تضطلع البرلمانات بدور مركزي.

## ... من خلال اتخاذ تدابير ...

يجب أن تحرص الحكومات على تأمين ما يلي لدى تعزيز علاقاتها مع المواطنين:

- أن تكون المعلومات كاملة وموضوعية وموثوق بها وملائمة ويسهل العثور عليها وفهمها؛
- أن تكون للمشاوراة أهداف واضحة وقواعد تحدد أبعاد هذه العملية وواجب الحكومة في الحرص على الاستفادة من إسهامات المواطنين؛
- أن توفر عملية المشاركة قدراً كافياً من الوقت والمرونة يتيح للمواطنين أن يقدموا أفكاراً جديدة واقتراحات، وأن تهيب أيضاً آليات لإدراج هذه الأفكار والاقتراحات ضمن عمليات رسم السياسات من جانب الحكومة.

## ... لبناء الالتزام والقدرات

يتعين على الحكومات أن تستثمر ما يكفي من الوقت والموارد والجهود في بناء شبكات قانونية وسياسية ومؤسسية متينة، وإعداد أدوات جديدة، وتقييم أدائها الخاص في مجال إشراك المواطنين في رسم السياسات. فالتدابير سيئة التصميم وغير الملائمة لتعزيز الإعلام والمشاوراة والمشاركة النشيطة في رسم السياسات يمكن أن تقوض العلاقات بين الحكومة والمواطنين وقد تسعي الحكومات إلى إعلام المواطنين ومشاورتهم وإشراكهم من أجل تحسين نوعية ومصداقية ومشروعية قراراتها الأساسية. ولكنها لا تحصل إلا على عكس النتائج المنشودة إذا ما تبين للمواطنين أن الجهود التي يبذلونها في الاستعلام الدائم، وفي الإعراب عن ردود فعلهم، وفي مشاركتهم النشيطة، إنما يجري تجاهلها ولا يكون لها أي تأثير على القرارات المعتمدة، أو أنها تظل بدون نتيجة.

إن هذه الخلاصة التوجيهية تشرح مجموعة متنوعة من التدابير الملموسة وتقدم عشرة مبادئ إرشادية لتوثيق علاقات الحكومة مع المواطنين والمجتمع المدني.

## ما هي موجبات توثيق العلاقات بين الحكومة والمواطنين؟

كانت هناك عدة دوافع حملت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) على تركيز اهتمامها على توثيق علاقاتها مع المواطنين، بما في ذلك الحاجة إلى تحقيق ما يلي:

- **تحسين نوعية السياسة العامة،** من خلال تمكين الحكومات من استغلال المزيد من مصادر المعلومات، والإمكانيات، والطول المحتملة بحيث تتمكن من التصدي لتحديات رسم السياسات في ظل ظروف تتسم بمزيد من التعقيد والتكافل والضغوط الزمنية.
- **التصدي للتحديات التي يطرحها مجتمع المعلومات الناشئ،** استعدادا للاضطلاع بتفاعلات أكبر حجما وأكثر سرعة مع المواطنين، وتأمين إدارة أفضل للمعارف.
- **إدراج المعلومات التي يسهم بها الجمهور ضمن عملية رسم السياسات،** استجابة لتطلعات المواطنين في أن يجري الاستماع إليها، وأن تراعى وجهات نظرهم في القرارات التي تتخذها الحكومة.
- **الاستجابة للنداءات المطالبة بزيادة الشفافية وقابلية المساءلة في عمل الحكومة،** وذلك بالنظر إلى تزايد المراقبة لأعمال الحكومة من جانب الجمهور ووسائل الإعلام وتقنين معايير الحياة العامة ورفع مستواها.
- **تعزيز ثقة الجمهور بالحكومة** وتدارك الانخفاض المستمر في معدلات المشاركة في الانتخابات، وتناقص مستوى الانضمام إلى عضوية الأحزاب السياسية، ونتائج الاستقصاءات التي تظهر تزايدا في فقدان الثقة بالمؤسسات العامة الرئيسية.

## تحديد العلاقات بين الحكومة والمواطنين في عملية رسم السياسات

تشمل العلاقات بين الحكومة والمواطنين طيفا واسعا من التفاعلات المختلفة في كل مرحلة من مراحل عملية رسم السياسات: من تصميم السياسات إلى تقييمها، مروراً بتنفيذها. وقد استخدمت التعاريف العملية التالية في الاستقصاء الذي أجرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لدى استعراض هذه العلاقة:

- **الإعلام: علاقة وحيدة الاتجاه** تقوم فيها الحكومة بإنتاج وتوفير معلومات يستخدمها المواطنون. وتشمل هذه العلاقة الحصول "السلي" على المعلومات بناء على طلب المواطنين، وكذلك التدابير "الإيجابية" التي تتخذها الحكومة لنشر المعلومات على المواطنين.

الحكومة ← المواطنون

- **المشاوره: علاقة ثنائية الاتجاه** يعرب فيها المواطنون للحكومة عن وجهات نظرهم. وهي تستند إلى تعريف الحكومة المسبق للموضوع الذي يُطلب من المواطنين أن يعربوا عن آرائهم بشأنه، والذي يتطلب تزويدهم بمعلومات عنه.

الحكومة ↔ المواطنون

- **المشاركة النشيطة:** علاقة تقوم على الشراكة مع الحكومة، وتنطوي على مشاركة المواطنين النشيطة في عملية رسم السياسات. وهي تعترف بدور للمواطنين في اقتراح خيارات أساسية وفي صياغة الحوار بشأن السياسات - حتى وإن كانت الحكومة هي المسؤولة عن اتخاذ القرار النهائي أو صياغة السياسات.

الحكومة ↔ المواطنون

## التوجهات الرئيسية

تقوم عملية رسم السياسات في جميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أساس الديمقراطية التمثيلية وفي هذا الإطار يملك العديد من البلدان الأعضاء في هذه المنظمة تقاليد عريقة في المشاركة الواسعة النطاق من جانب المواطنين. وتبحث هذه البلدان جميعاً عن طرائق جديدة ومتكاملة لإشراك المواطنين في عملية رسم السياسات.

- يشكل إعلام المواطنين اليوم هدفاً مشتركاً لجميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد اتسع نطاق المعلومات التي قدمتها الحكومة إلى المواطنين، وازدادت كميتها، وتحسنت نوعيتها إلى حد كبير خلال العقد الماضي.
- اتسع أيضاً نطاق المشاورات مع المواطنين وتزايد عدد الفرص المتاحة لهم للإعراب عن وجهات نظرهم بشأن اقتراحات السياسة العامة، ولكن حدث ذلك على نحو أقل سرعة. ولا تزال هناك فوارق كبيرة بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- المشاركة النشيطة والجهود الرامية إلى إشراك المواطنين في رسم السياسات على أساس الشراكة هي أمور نادرة، ويجري الإضطلاع بها على أساس تجريبي فقط، كما أنها تقتصر على عدد قليل جداً من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

## بناء الأطر القانونية والسياسية والمؤسسية

### الوصول إلى المعلومات شرط أساسي

يتطلب الوصول إلى المعلومات وجود تشريع سليم، وآليات مؤسسية واضحة لتطبيقه، ومؤسسات مستقلة للإشراف ونظام قضائي مستقل لضمان تنفيذه. وهو يتطلب أخيراً من المواطنين أن يعرفوا حقوقهم وأن يفهموها، وأن تتوافر لديهم الرغبة والقدرة على ممارستها.

- **القوانين:** من الواضح أن وتيرة اعتماد القوانين المتعلقة بالوصول إلى المعلومات قد تسارعت في السنوات الأخيرة ففي عام 1980 كانت 20% فقط من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تملك تشريعاً يتعلق بالوصول إلى المعلومات (يعرف أيضاً باسم قانون حرية تداول المعلومات). وفي 1990 ارتفعت هذه النسبة إلى 40%، ووصلت إلى 80% بحلول نهاية عام 2000. وفي عدة بلدان أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أصبح الوصول إلى المعلومات هو القاعدة وبات التكتّم عليها هو الاستثناء. وأصبحت جميع هذه البلدان تتيح الوصول إلى الوثائق الموجودة في حوزة السلطات العامة وتوفر آليات للطعن في حالات الرفض.

- **السياسات:** أصبحت الحقوق القانونية الأساسية تتجسد على صعيد الواقع من خلال التزام الحكومة بتوفير معلومات موضوعية وموثوق بها. وأصبحت هناك حاجة إلى وجود سياسات سواء فيما يتعلق بالحصول "السلبى" (مهلة للاستجابة أو فرض رسوم، على سبيل المثال) على المعلومات أو بالحصول "الإيجابى" (سياسة الحكومة المتعلقة بالاتصال، على سبيل المثال) على المعلومات.

- **المؤسسات:** تنطبق القوانين الخاصة بالوصول إلى المعلومات بوجه عام على كافة الوحدات الإدارية. ويمكن أن يكون هناك تنسيق لعملية التنفيذ (تتولاه الحكومة المركزية، على سبيل المثال) وأن تخضع عملية التنفيذ هذه لإشراف جهة خارجية (أمين المظالم، على سبيل المثال).

تواجه جميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ضرورة التوفيق بين حق المواطنين في الاستعلام وحق الفرد في حماية حرمة حياته الشخصية، وضرورة الحفاظ على السرية عندما يتعارض إفساء المعلومات مع المصلحة العامة. ويمثل تحقيق التوازن بين حقوق الوصول إلى المعلومات، وحماية حرمة الحياة الشخصية، وحدود السرية الرسمية، تحدياً كبيراً - لاسيما بالنظر إلى التطور السريع في تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

## المشاوره عنصر أساسي في عملية رسم السياسات

لم يجر الإقرار بأن المشاوره تعتبر عنصرا أساسيا في رسم السياسات العامة في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلا في الآونة الأخيرة، وما زالت الأطر القانونية والسياسية والمؤسسية في طور الإعداد.

- **القوانين:** يمكن أن يكون التشريع المتعلق بمشاوره الجمهور واسع النطاق (مثل إقرار الحق في تقديم العرائض أو في الاستفتاءات الاستشارية) أو محدود النطاق (مثل فرض إجراء مشاوره مع النقابات أو الرابطات المهنية أو السكان الأصليين خلال عملية رسم السياسات).
- **السياسات:** تعتمد بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مشاورتها للجمهور على قواعد رسمية (مثل الأوامر الوزارية والخطوط التوجيهية والمعايير) وممارسات غير رسمية. ويفرض العديد من هذه البلدان إجراء مشاوره للجمهور بشأن اللوائح التنظيمية الجديدة (في إطار التدابير الخاصة بتقييم التأثير التنظيمي، على سبيل المثال)، وفقا للتوصية الصادرة عن مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في 1995 بعنوان "توصية بشأن تحسين نوعية اللوائح التنظيمية الحكومية".
- **المؤسسات:** توجد لدى بعض البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ترتيبات عريضة للمشاوره (مثل المنتديات الثلاثية التي تضم الحكومة وأرباب العمل والمنظمات العمالية) وقد أنشأ العديد من البلدان هيئات استشارية دائمة أو لمناسبة خاصة، ولجانا تضم منظمات المجتمع المدني.

## المشاركة النشيطة تمثل بعدا جديدا

تعني المشاركة النشيطة الإقرار بقدرة المواطنين على النقاش وعلى تقديم خيارات للسياسة العامة بصورة مستقلة. وهي تتطلب من الحكومات أن تشرك المواطنين في تحديد برامج عملها وأن تكفل مراعاة الاقتراحات الأساسية التي يتم التوصل إليها بصورة مشتركة، لدى اتخاذ القرار النهائي. وقد بدأ عدد قليل فقط من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باستكشاف هذه النهوج، وما زالت التجربة تقتصر حتى الآن على عدد قليل من الحالات.

- **القوانين:** يملك المواطنون في بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الحق في اقتراح تشريعات جديدة (على سبيل المثال: في إطار القوانين المتعلقة بالمبادرة التشريعية الشعبية أو بالاستفتاءات التي تجري بمبادرة من المواطنين). وهذا يقتضي عادة القيام أولا، وفي غضون مهلة محددة، بعملية جمع للتواقيع من نسبة معينة من الأشخاص المؤهلين للتصويت.
- **السياسات:** توجد لدى بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سياسات تدعم اعتماد نهوج جديدة وأكثر مرونة لتأمين قدر أكبر من المشاركة النشيطة للمواطنين في عملية رسم السياسات (مثل بيانات السياسة العامة).
- **المؤسسات:** لا توجد هناك مؤسسة وحيدة لتيسير المشاركة النشيطة من المواطنين. وإن الأمثلة القليلة المتوافرة حتى الآن تتعلق بمستويات حكومية مختلفة وبقطاعات مختلفة للسياسة العامة (مثل الوحدات الإدارية المركزية العاملة في جمع المعلومات عن الممارسات الجيدة، وتوعية الجمهور، وإعداد الخطوط التوجيهية).

## اختيار الأدوات وفقا للأهداف

تتمثل الخطوة الأولى لتأمين النجاح في الإعلام والمشاوره والمشاركة النشيطة في رسم السياسات في تحديد هدف هذه العملية بشكل واضح - واستنادا إلى هذا الأساس، يمكن تحديد الفئة المستهدفة (جميع المواطنين، أو الجماعات الريفية، أو الشباب، على سبيل المثال) واختيار الأدوات المناسبة. ولا توجد هناك أداة وحيدة أو نهج وحيد ملائم لجميع البلدان ولكافة الأوضاع. وإن اختيار الأدوات يعتمد أيضا على ما يتوافر من الموارد (المالية والبشرية، مثلا) والوقت والمهارات.

- **الإعلام:** إن من الضروري، حتى بالنسبة للحصول "السلبى" على المعلومات، استخدام أدوات لتمكين المواطنين من العثور على المعلومات التي ينشدونها (كتالوجات وفهارس، على سبيل

المثال). وعندما تضطلع الحكومات بالتوفير "الإيجابي" للمعلومات فإنها يمكن أن تستخدم طائفة متنوعة من المنتجات (مثل التقارير السنوية والكئيبات والكراسات) وأليات التزويد التي يمكن أن تكون مباشرة (مثل مراكز المعلومات وأرقام الهاتف المعفاة من الرسوم) أو غير مباشرة (مثل التغطية الإعلامية، والإعلانات الإشهارية، واستخدام منظمات المجتمع المدني كجهات وسيطة).

- **المشاوره:** تستخدم الحكومات أدوات مختلفة لالتماس تعليقات طائفة واسعة من المواطنين بشأن قضايا السياسات العامة (عمليات استطلاع الآراء والاستقصاءات) أو بشأن مشروعات السياسات والقوانين (مثل تحديد الأجل للتعليق والتبليغ). وهي قد تستخدم أيضا أدوات للمشاوره تتيح قدرا أكبر من التفاعل (مثل جلسات الاستماع العامة، والمجموعات المختارة، ولجان المواطنين، وحلقات العمل) مع مجموعات من المواطنين أصغر حجما.
- **المشاركة النشيطة:** اشترك المواطنون في المناقشات بشأن السياسات العامة يتطلب استخدام أدوات خاصة لتيسير عمليات التعلم والمناقشة واقتراح مشروعات ملموسة (مثل مننديات المواطنين، ومؤتمرات توافق الآراء، ولجان المواطنين).

### تحرير كل القدرة الكامنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

تنظر جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أنها أداة قوية، وهي تبدل حاليا جهوداً كبيرة لربط "الأصل المباشر" بين إدارتها ومواطنيها. وعلى الرغم من أن الكثيرين يؤمنون بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تتطوي على إمكانات كبيرة، فإن هذه التكنولوجيا تظل اليوم مجرد أدوات مكملة للوسائل التقليدية. وتعمل حكومات أغلب البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على سد "الفجوة الرقمية"، وهي تقرر بضرورة أن يستمر جميع المواطنين، سواء كانوا يملكون أو لا يملكون اتصالا إلكترونيا مباشرا، في التمتع بحقوق متساوية في المشاركة في حياة مجتمعهم.

- **الإعلام:** تقوم جميع حكومات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتوفير كميات متزايدة من المعلومات عن طريق الاتصال الإلكتروني المباشر (على سبيل المثال: عن طريق المواقع والبوابات الحكومية على شبكة الويب)، حتى وإن كان هناك تباين كبير في كمية هذه المعلومات ونوعيتها ونطاقها.

- **المشاوره:** استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التماس ردود فعل المواطنين ومشاورتهم مازال في بداياته في جميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (مثل عناوين البريد الإلكتروني على المواقع الحكومية على شبكة الويب، وقوائم البريد الإلكتروني، ومننديات الحوار على الأنترنت).

- **المشاركة النشيطة:** ثمة قلة فقط من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بدأت تجرب أدوات الاتصال المباشر لإشراك مواطنيها بصورة فعالة في عملية رسم السياسات (على سبيل المثال: مجموعات النقاش والألعاب التفاعلية).

وثمة الآن حاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال ضمن الأدوات والنهج الراسخة للاتصال غير المباشر، وذلك لتحقيق أكبر قدر من الفائدة من هذه التكنولوجيا.

### تقييم الأداء

تقر جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بضرورة إعداد أدوات جديدة، وتحسين قدراتها في مجال التقييم. ويظهر الاستقصاء وجود تباين صارخ بين كميات الوقت والمال والطاقة التي تستثمرها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في توثيق العلاقات بين الحكومة والمواطنين، من جهة، ومقدار العناية التي تولونها لتقييم التدابير المتخذة ومدى تأثيرها على عملية رسم السياسات، من جهة أخرى. ولا يقوم في الوقت الحاضر أي بلد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتقييم أداء الحكومة في توفير المعلومات وإجراء المشاورات وإشراك المواطنين في عملية رسم السياسات.

### مبادئ إرشادية

يقترح الاستقصاء المبادئ الإرشادية التالية لتحقيق النجاح في عمليات الإعلام والمشاورة والمشاركة النشيطة في رسم السياسات:

## 1 - الالتزام

من الضروري أن يكون هناك على كافة المستويات، من جانب السياسيين وكبار المسؤولين والموظفين الحكوميين، قيادة والتزام قوي لصالح الإعلام والمشاورة والمشاركة النشيطة للجمهور في عملية رسم السياسات.

## 2 - الحقوق

يجب أن تكون هناك في القانون أو السياسة العامة أسس راسخة لحقوق المواطنين فيما يخص الحصول على المعلومات، والإعراب عن ردود فعلهم، والتشاور معهم، ومشاركتهم النشيطة في عملية رسم السياسات. ويجب أن يشار بشكل واضح إلى التزامات الحكومة في التجاوب مع المواطنين لدى ممارستهم لحقوقهم. ويعتبر وجود مؤسسات مستقلة للإشراف، أو ما يعادلها، عنصراً أساسياً لأعمال هذه الحقوق.

## 3 - الوضوح

ينبغي أن يكون هناك منذ البداية تحديد جيد للأهداف، وكذلك للحدود، فيما يخص الإعلام والمشاورة والمشاركة النشيطة للجمهور لدى رسم السياسات. ويجب أن يكون الجميع مطلعين بصورة واضحة على أدوار ومسؤوليات كل من المواطنين (في تقديم معلومات عن النتائج) والحكومة (في اتخاذ القرارات التي تدرج ضمن مسؤوليتها).

#### 4 - الوقت

ينبغي أن تجري مشاوررة الجمهور ومشاركته النشيطة في مرحلة مبكرة قدر الإمكان في عملية رسم السياسات العامة بغية إتاحة ظهور مجموعة أكثر عددا من الحلول الأساسية وزيادة فرص النجاح في تنفيذ التدابير المتخذة. ويجب توفير وقت كاف بما يكفل الفعالية لعمليتي المشاوررة والمشاركة. وإن من الضروري تأمين إعلام الجمهور في جميع مراحل دورة السياسات العامة.

#### 5 - الموضوعية

ينبغي أن تتسم المعلومات التي توفرها الحكومة خلال عملية رسم السياسات بالموضوعية والكمال، وبسهولة الحصول عليها وينبغي أن يحظى جميع المواطنين بنفس المعاملة لدى ممارستهم لحقوقهم في الاستعلام والمشاركة.

#### 6 - الموارد

من الضروري توفير موارد مالية وبشرية وتقنية كافية إذا ما أريد لعمليات إعلام الجمهور والمشاررة والمشاركة النشيطة في رسم السياسات أن تكون فعالة. ويجب أن تتاح للمسؤولين الحكوميين إمكانيات الحصول على المهارات الملائمة والتوجيه والتدريب، وكذلك على ثقافة تنظيمية تدعم جهودهم.

#### 7 - التنسيق

ينبغي أن تكون المبادرات الرامية إلى إعلام المواطنين والتماس ردود فعلهم ومشاورتهم منسقة عبر مختلف أجهزة الحكومة، وذلك لتعزيز إدارة المعارف، وتأمين الاتساق في السياسات العامة، وتحاشي الازدواجية، والحد من احتمالات حدوث "فتور" إزاء عمليات المشاوررة في أوساط المواطنين ومنظمات المجتمع المدني. وينبغي ألا تحد الجهود التنسيقية من قدرة الوحدات الحكومية على ضمان التجديد والمرونة.

#### 8 - المساءلة

يتعين على الحكومات أن تقدم معلومات عن أوجه استخدامها للإسهامات التي تتلقاها من المواطنين من خلال عمليات التماس ردود فعل الجمهور ومشاورته ومشاركته النشيطة. وإن التدابير الخاصة بتأمين أنفتاح عملية رسم السياسات وشفافيتها وقابلية خضوعها للمراقبة والمراجعة من جهات خارجية، تعتبر عاملا ضروريا لزيادة قابلية المساءلة لدى الحكومة بوجه عام.

#### 9 - التقييم

يتعين أن تتوفر لدى الحكومات الأدوات والمعلومات والقدرات اللازمة لتقييم أدائها في مجال توفير المعلومات وإجراء المشاوررات وإشراك المواطنين من أجل التكيف مع المتطلبات الجديدة ومع تغير الظروف المحيطة بعملية رسم السياسات.

تستفيد الحكومات من جهود المواطنين النشطاء ومن دينامية المجتمع المدني، ويمكنها أن تتخذ تدابير ملموسة لتيسير الحصول على المعلومات، ومشاركة الجمهور، وتوعيته، وتعزيز التربية المدنية والمهارات لدى المواطنين، وكذلك دعم بناء القدرات لدى منظمات المجتمعات المدني.

### معلومات عن هذه الخلاصة التوجيهية

تهدف هذه الخلاصة التوجيهية إلى مساعدة المسؤولين عن رسم السياسات في إنشاء أطر عملية للإعلام والمشاركة والمشاركة النشيطة للمواطنين في رسم السياسات العامة. وهي تعتمد إلى حد كبير على خبرات وأفكار الخبراء الوطنيين وكبار المسؤولين في المراكز الحكومية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذين زودت مداولاتهم الأمانة برؤي مقارنة وأمثلة ملموسة على الممارسات الجيدة. وتستند الخلاصة التوجيهية إلى النتائج الرئيسية التي أسفر عنها استقصاءان لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الفترة 1999-2000 بشأن "توثيق الصلات بين الحكومة والمواطنين" و"استخدام تكنولوجيا المعلومات لتوثيق الصلات بين الحكومة والمواطنين". وقد استند هذان الاستقصاءان إلى طريقة التقييم الذاتي من جانب بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فقد قدمت الأجهزة الحكومية المركزية معلومات عن التدابير القائمة والممارسات الحالية المتعلقة بتوفير المعلومات، وبالفرص المتاحة لإجراء المشاورات، وبالمشاركة النشيطة للمواطنين في عملية رسم السياسات.

### تعزيز الحوكمة الرشيدة

تساند منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي جهود بلدانها الأعضاء في إنشاء وتعزيز هياكل حكومية تتسم بالفعالية والجدوى والشفافية وقابلية المساءلة. وإن توافر إمكانيات الحصول على المعلومات والمشاركة والمشاركة النشيطة في رسم السياسات يسهم في تحقيق الحوكمة الرشيدة من خلال إضفاء المزيد من الشفافية على عملية رسم السياسات؛ وزيادة قابلية المساءلة من خلال المراقبة والإشراف المباشرين من جانب الجمهور؛ وزيادة مشروعية العمليات التي تضطلع بها الحكومة في رسم السياسات؛ وتحسين نوعية القرارات الأساسية بالاستناد إلى مجموعة أوسع من مصادر المعلومات؛ وأخيراً، من خلال رفع مستوى التنفيذ والامتثال عن طريق زيادة وعي الجمهور بالسياسات ومشاركته في تصميمها.

### مزيد من المعلومات

إن المطبوع الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعنوان "إشراك المواطنين: الإعلام والمشاركة ومشاركة الجمهور في رسم السياسات"، الذي تستند إليه هذه الخلاصة التوجيهية، يمثل مصدراً فريداً للمعلومات المقارنة بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها لتعزيز إمكانيات حصول المواطنين على المعلومات، ومشاورتهم، وإشراكهم في عملية رسم السياسات. وهذا المطبوع لا يشكل محاولة لتقييم أو تصنيف البلدان تبعاً للتقدم الذي أحرزته في توثيق العلاقات بين الحكومة والمواطنين. وبدلاً من ذلك، فهو يوفر إطاراً عاماً لفحص مجموعة واسعة من التجارب القطرية، وتحديد أمثلة على الممارسات الجيدة، وتبسيط الضوء على النهج التجديدية. ومن ثم فإن هذا التقرير يراعي التنوع الكبير في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من حيث الظروف السائدة فيها وأهدافها المتعلقة بتوثيق العلاقات بين الحكومة والمواطنين.

وهذا التقرير مصحوب بـ"كتيب عن توثيق العلاقات بين الحكومة والمواطنين" موجه إلى المسؤولين الحكوميين في البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويمثل هذا الكتيب دليلاً عملياً لإنشاء أطر مبنية لإعلام المواطنين ومشاورتهم وإشراكهم في عملية رسم السياسات وسيتم نشر التقرير والكتيب المصاحب له في أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر 2001، ويمكن شراؤهما من مكتبة البيع بالاتصال الإلكتروني المباشر في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (<http://www.oecd.org/bookshop/>)

## الخطوات التالية

سيكون التقرير والخلاصة التوجيهية الصادرين عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي موضع مناقشات عامة ومداولات مع ممثلي منظمات المجتمع المدني وتشمل الأحداث المقررة ما يلي: حلقات عمل وطنية تنظمها الحكومات المشاركة، واجتماع مائدة مستديرة، ومنتدى نقاش بالاتصال الإلكتروني المباشر ينظم على موقع "إدارة الشؤون العامة" PUMA على شبكة الويب.

وسيركز برنامج العمل المقبل لإدارة الشؤون العامة المتعلق بالحكومة الإلكترونية على جانبين رئيسيين للعلاقات بين الحكومة والمواطنين وهما: (أ) استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في استشارة المواطنين والمجتمع المدني بشأن رسم السياسات، (ب) توفير خدمة بالاتصال المباشر من خلال إصدار تقرير موجز في أواخر عام 2001.

للحصول على مزيد من المعلومات عن عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن

العلاقات بين الحكومة والمواطنين، يرجى الاتصال بـ Joanne Caddy

E-mail: [joanne.caddy@oecd.org](mailto:joanne.caddy@oecd.org)

Fax: +33-1-45.24.85 63

OECD Public Management Website: <http://www.oecd.org/puma/>